**نزاع بين مصلحة الجمارك وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ـ حول سداد قيمـة رسـوم وضرائب على الآلات ومعدات قدمتها الحكومة الفنلندية ـ عدم السداد وذلـك وفقـاً لبنـود الاتفاقية المبرمة بين ج ٠ م ٠ ع وفنلندا ٠**

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ٨ يوليو ٢٠٠٤ قانون الجمارك رقم ٦٦ لـسنة ٦٣ والقـانون رقـم ١٨٦ لـسنة ٨٦ ـ والاتفاقية المبرمة بين ج ٠ م ٠ ع الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لـسنة ٧٩ وجمهورية فنلندا في ١٩٧٩/٢/٢٢ ٠

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع وإن عين أصلاً عاماً في قـانون الجمـارك خضعت بمقتضاه جميع الواردات للضرائب الجمركية ، فقد قرر استثناء من ذلك أحوالاً تتمتع فيها الواردات بإعفاء كامل من تلك الضرائب والرسوم الجمركية منهـا مـا يتعـين إعفـاؤه بمقتضى اتفاقيات تبرم ما بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية ، وإذ ابرم اتفاق عـام بـين حكومتي فنلندا وجمهورية مصر العربية خاصاً بالتعاون من أجل التنميـة فـي ١٩٧٩/٢/٢٢ وصدر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٧٩ متضمناً الإطار العام للعلاقات مـا بين مصر وفنلندا فيما يخص مشروعات التنمية التي تمول من أموال المـنح المقدمـة مـن الطرف الفنلندي ، ناصاً على إعفاء كل المواد والمعدات التي تستوردها مصر وتتعلق بتنفيـذ أي من المشروعات الممولة من المنح المقدمة من الحكومة الفنلندية للتنمية الدولية من جميـع الضرائب والرسوم الجمركية ، وإذ ووفق في إطار هذا الاتفاق على الخطابين المتبادلين بـين حكومتي جمهورية مصر العربية وفنلندا والمـوقعين فـي القـاهرة بتـاريخ ١٩٨٨/٤/١٠ ، ١٩٨٨/٤/٢١ ـ والتي تتيح بمقتضاها حكومة فنلندا منحة بمبلغ ١٠٠ مليون مـارك فنلنـدي مساهمة حرة لمواجهة تكاليف المشروعات ومن بينها مشروع مجاري ومياه الـشرب بمدينـة بدر الجديدة ـ وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨٨ بالموافقة علـى هـذين الخطابين وتم التصديق عليه من مجلس الشعب بتاريخ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٨٨ ٠ وبمقتضاه وعلى هدى من أحكامه قامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باستيراد معدات وآلات عبارة عن أدوات كهربائية وميكانيكية والمحرر بشأنها البيانات الجمركية أرقـام ٢٥٦٥ ، ٢٩٥٨ ، ٢٦٠٠ لتنفيذ مشروع امتداد المياه والمجاري لمدينة بدر ، وإذ ثبت يقيناً بكتاب وكيـل وزارة التعاون الدولي أن هذا المشروع ممول عن طريق المنحة الفنلندية في إطـار الاتفـاق العـام المبرم بين حكومتي مصر وفنلندا خاصاً باتفاق التعاون مـن أجـل التنميـة المـؤرخ فـي ١٩٧٩/٢/٢٢ ، وأن الرسالة محل مشمول البيانات الجمركية سـالفة الـذكر تتعلـق بتنفيـذ المشروع المشار إليه والممول من المنحة الفنلندية ، فمن ثم لا يحق لمصلحة الجمارك مطالبة هيئة المجتمعات العمرانية الجديد بسداد قيمة ما هو معين من ضرائب ورسوم جمركية علـى هذه البيانات ٠

**( فتوى رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢١ ملف رقم ٣٤٩٧/٢/٣٢ )**